الصبر الإستراتيجي.. ولكن!

د. بسام أبو عبد الله

لا يخفي أعداؤنا وخصومنا مخططاتهم الحالية واللاحقة للمواجهة، والتي تركز على تفكيك مجتمعاتنا، وممارسة أقصى درجات الضغط الاقتصادي والحصار الجائر، من خلال منع أي إمكانية لحصول انفراجات تشعر السوريين، ولو بالحد الأدنى نتائج مراكمة الانتصارات التي حققوها طوال عقد من الزمن في مواجهة الحرب الفاشية العدوانية المستمرة عليهم.

حسبما نقرأ في وسائل الإعلام الغربية، والبترودولارية، وفي تصريحات مسؤولين أميركيين، وسلوكياتهم، فإن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تعمل بكل قوة على تنفيذ خطوات سياسية واقتصادية، تؤدي إلى ممارسة أقصى درجات الضغط على سورية في محاولة لتأليب الرأي العام السوري، وتفكيك الحاضنة الشعبية للدولة السورية، والرئيس بشار الأسد، ويترافق كل ذلك مع حملة إعلامية مكثفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام لشن حرب نفسية ترافق تلك الخطوات والإجراءات.

ومما نستشفه فإن واشنطن تضغط على حلفائها الأوروبيين، وخاصة الذين كانوا ومازالوا جزءاً أساسياً من مشروع العدوان على سورية: فرنسا، بريطانيا، ألمانيا...، من أجل دعم هذه الخطوات والإجراءات، ومنها:

– استمرار الاحتلال الأميركي في شمال شرق سورية لحقول النفط، ومنطقة التنف، بهدف حرمان الشعب السوري من موارده الطبيعية، وثرواته التي ستخفف بالتأكيد من الضغط الاقتصادي على الموارد المحدودة حالياً، إضافة إلى منع التواصل الجغرافي الاقتصادي بين دمشق وبغداد وطهران، ما سيمكن هذه الدول من تبادل المنافع والمصالح، وتخفيف الابتزاز الأميركي المستمر لكل دولة على حدة، وهنا لا يخفي ترامب أبداً هذا التوجه عبر تغريداته اليومية، وآخرها قبل أيام عندما قال إن هدفه السيطرة على النفط السوري، مبرراً أسباب الاحتلال العسكري المباشر.

– التطبيق الصارم لـ«قانون قيصر»، وهو الحزمة الأكثر توحشاً من حزم الحصار الاقتصادي الجائر، آخذين بالاعتبار الواقع الاقتصادي اللبناني، وإغلاق منظومة البنوك اللبنانية في وجه السوريين حيث تشير المعلومات إلى أن هناك أكثر من ٥٠ مليار دولار مجمدة للسوريين في المصارف اللبنانية بهدف تجفيف تدفق العملات الصعبة إلى السوق السورية، وإغلاق الرئة اللبنانية، والتحكم بالأوكسجين الذي كان ينعش قليلاً السوق السورية.

– الضغط على الدول الأوروبية والعربية لمنع أي عملية تطبيع سياسي ودبلوماسي مع دمشق، إلا في حال تقديم تنازلات سياسية تراها واشنطن وحلفاؤها من خلال لجنة مناقشة الدستور.

– ربط أي دعم اقتصادي أوروبي أو عربي، أو مساهمة في عملية إعادة الإعمار، أيضاً بما يسمونه تقدماً في العملية السياسية، أي محاولة فرض تنازلات سياسية لم يحصلوا عليها عبر الإرهاب، من خلال ذراع الإرهاب الاقتصادي.

– الاستمرار بالإمساك والتحكم بورقة اللاجئين السوريين سواء من خلال تقديم الدعم الإنساني أم عرقلة عودتهم عبر الضغط على الدول المستضيفة، على الرغم من أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول بات لا يساعد، أو على الأقل ليس إيجابياً تجاه السوريين.

– إبقاء الملف الانفصالي عائماً، وتقديم الدعم المادي للانفصاليين من النفط السوري المسروق في شمال شرقي سورية، وعرقلة أي حوار مع هؤلاء لإعادتهم للحاضنة الوطنية، الأمر الذي يبقي هؤلاء ورقة بيد واشنطن كأداة ضغط على سورية.

– العمل على الضغط الدبلوماسي السياسي من خلال الاتهامات المفبركة باستخدام أسلحة كيميائية، وعبر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إضافة إلى استخدام الموفد الأممي غير بيدرسون عبر توجيهه اتهامات لوفد الحكومة السورية بعرقلة الجولة الثانية من لجنة مناقشة الدستور، وهو أمر ليس صحيحاً ولا يعكس الواقع.

مقابل هذه الإجراءات والخطوات الأميركية الغربية تبدو زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الأخيرة إلى دمشق نقطة تحول مهمة ظهرت نتائجها المباشرة من خلال إعلان وقف إطلاق النار في إدلب، وفتح ثلاثة معابر إنسانية لخروج المدنيين، واللقاء الأمني العالي المستوى بين دمشق وأنقرة بمشاركة روسية بهدف السعي لفتح بوابات مباشرة لإنجاز معركة إدلب، والقضاء على الإرهابيين وتحرير هذه المحافظة التي تشكل مفتاحاً مهماً وأساسياً للشرق السوري، إضافة إلى أن المنطقة دخلت مرحلة جديدة بعد استشهاد قائد فيلق القدس الفريق قاسم سليماني، ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس، وتداعيات هذه الجريمة وانعكاساتها على الانتقال لمرحلة إخراج الأميركي بشكل نهائي من المنطقة، وهو ما سوف يتخذ مسارات دبلوماسية وسياسية وشعبية وصولاً للمقاومة العسكرية إذا لم تنجح المسارات الأخرى.

بمعنى أن الاتجاه العام الإستراتيجي يصب في مصلحة سورية ومحور المقاومة، وهو ما يتطلب صبراً إستراتيجياً لأن الظروف تتبدل بشكل واضح داخل أميركا وفي أوروبا وعلى صعيد المنطقة، ولكن هذا الصبر الإستراتيجي الذي نتحدث عنه يحتاج في جزء أساسي منه إلى إدارة ناجحة لمنح الناس هذه القدرة على الصبر الإستراتيجي، أي إنه لا يمكن القول للناس عليكم أن تصبروا في ظل فساد مرعب متوحش مستشر في كل زاوية، الأمر الذي يضعف قدرتنا على الصمود والصبر الذي فاق كل تصور، والحقيقة أن إلقاء كل اللوم على الخصوم والأعداء هو محاولة للهروب من المسؤولية، والفشل الواضح جداً في إدارة الملف الخدمي على ضعف الإمكانات، إذ إن حساباً بسيطاً لحجم الأموال التي تم تحصيلها مؤخراً من بعض المتمولين يكشف لنا أن هناك مئات المليارات المهدورة، وإذا أضفنا لها مئات مليارات الفساد المستشري، فسوف نصل إلى نتيجة مفادها أن هناك فشلاً ذريعاً في إدارة الموارد المحدودة أصلاً، وهو ما أوصل مواطننا إلى مرحلة حرجة جداً، وصعبة التبرير من دون أن نسمع سوى تبريرات، وتبريرات تارة تلقي اللوم على الحصار، وتارة على الحرب، من دون أن نلمس أي حلول إبداعية جديدة تخفف ولا نقول توجد حلولاً جذرية لمشاكلنا الكثيرة.

أفكر أحياناً وأسأل نفسي: هل هؤلاء الفاسدون ينتمون فعلاً إلى هذا الوطن وشعبه وجيشه الذي دفع ثمناً غالياً من أجل أن يعيش سيداً حراً مستقلاً، وليس من أجل أن نرى هذا الفحش في الفساد وقلة الانتماء الوطني والنهش المستمر من دون رحمة بأبناء البلد؟ الحقيقة التي يجب أن نقولها بوضوح شديد لمن هو معني بإدارة ملفات الخدمات والاقتصاد، وشؤون المواطنين: إنكم فاشلون فاشلون، فاسدون فاسدون، ولم تقدموا حلولاً إبداعية جديدة تخفف عن المواطن ظرفاً اقتصادياً قاسياً جداً، الأمر الذي يتطلب منكم الوضوح والصراحة ونظافة الكف، فمن أوكلت له مسؤولية معينة، عليه أن يتذكر في كل لحظة أن المسؤولية في هذه المرحلة التاريخية الحساسة جداً تتطلب تضحية، وليس أنانية، نظافة ونزاهة، وليس لصوصية وفساداً، واحترام تضحيات السوريين الهائلة، وليس التعاطي وكأن شيئاً لم يحدث، الصراحة والشفافية وليس الصمت المطبق واستحمارنا بطريقة غبية.

لن نسمح لكم أيها الفاسدون الذين تتآمرون على وطنكم بسرقة تضحيات آلاف السوريين لتعبئة جيوبكم ولابد من تصحيح هذا المسار الأعوج لأن هؤلاء قطعاً لا ينتمون لسورية العزة والكرامة، وهم جزء من التآمر على بلدهم عرفوا ذلك أم لم يعرفوا.

الصبر الإستراتيجي أيها السادة يحتاج لرجال، وليس أشباه رجال وفهمكم كفاية.

الاتحاد الأوروبي قلق إزاء تقييد وصول المساعدات الإنسانية لسورية!

الوطن - وكالات

عبّر الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ جراء تقييد وصول المساعدات الإنسانية لسورية عبر الحدود!، وذلك عقب رضوخ الدول الغربية عند المطلب الروسي وتبنى مجلس الأمن الدولي قراراً بتمديد سريان قراره الخاص بإدخال تلك المساعدات لمدة ستة أشهر وعبر معبرين فقط.

وذكرت وكالة «آكي» الإيطالية أن كلاً من الممثل الأعلى للأمن والسياسة الخارجية جوزيف بوريل، والمفوض المكلف شؤون المساعدات الإنسانية يانيز لينارتيتش عبرا في بيان باسم الاتحاد، عن قلقهما البالغ جراء تقييد وصول المساعدات الإنسانية لسورية عبر الحدود رغم قيام مجلس الأمن الدولي بتمديد الترخيص الخاص بذلك».

وأبدى البيان القلق حول استبعاد معبر اليعربية بين شمال شرق سورية والعراق من نطاق قرار مجلس الأمن الدولي ٢٥٠٤، زاعماً أن هذا الأمر يعرقل وصول الأدوية والمعدات الطبية الحيوية إلى شمال شرق سورية حيث الاحتياجات كبيرة.

ويقع معبر اليعربية في مناطق سيطرة الميليشيات الكردية في شمال شرق سورية والمدعومة من الاحتلال الأميركي ويقابله على الجبهة العراقية من الحدود معبر ربيعة.

وأعرب بيان الاتحاد الأوروبي عن الأسف للإطار الزمني المحدود للقرار، حيث تم تقليص الترخيص إلى ستة أشهر بدل عام، وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي سيواصل تقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين السوريين في مختلف المناطق بما في ذلك الشمال الغربي.

وجاء في البيان: «نحث جميع الأطراف المتورطة في النزاع على الالتزام بالوقف الفوري لإطلاق النار وضمان حماية المدنيين والمساح بوصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق بغض النظر عن الاعتبارات السياسية».

وبعد سلسلة من التنازلات من قبل دول غربيّة منذ أواخر كانون الأول، تم التصديق في مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي على تمديد تسليم المساعدات بأغلبية ١١ صوتاً وامتناع روسيا والصين والولايات المتّحدة وبريطانيا عن التّصويت.

وأعرب مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، حينها عن ترحيب بلاده بقرار مجلس الأمن الدولي حول تمديد آلية تسليم المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سورية.

وقال: إن الاقتراح الذي تم التصويت عليه لا يختلف عن الاقتراح الروسي الذي جرى تقديمه في وقت سابق، وكان من الممكن الموافقة عليه في كانون الأول الماضي، إلا أن روسيا وشركاءها الغربيين لم يتفقوا آنذاك.

وفي ٢٠ كانون الأول الماضي، انتهى اجتماع مجلس الأمن على خلاف بين أعضائه الخمسة عشر بعد «فيتو» مزدوج من جانب الصين وروسيا اللتين رفضتا اقتراحا أوروبياً يقضي بتمديد عمليّة تسليم المساعدات لمدة عام عبر ثلاث نقاط دخول، اثنتان في تركيا وواحدة في العراق.

حينذاك، قدّمت روسيا نصاً لم يحصل على أغلبية الأصوات التسعة اللازمة من أصل خمسة عشر لكي يتمّ اعتماده.

ولم ينصّ الاقتراح الروسي إلا على نقطتي دخول من الحدود التركيّة، وعلى تفويض محدد لمدّة ستّة أشهر، وتقع نقطتا العبور مع تركيا في باب السلام وباب الهوى.

ونقلت وكالة «أ ف ب» يوم الجمعة عن دبلوماسيين أن الأمر مع روسيا «معقّد»، مشيرين إلى المفاوضات المكثّفة التي جرت في كانون الأول وتلك التي جرت على مدى أسبوع مؤخراً، وقال أحد هؤلاء الدبلوماسيين: إن الروس «في موقع قوّة» ويعتبرون أن التفويض عبر الحدود هو «اعتداء على السيادة، وهذا واقع».

«غارديان»: ألفا مسلّح سوري تابعون لنظام أردوغان إلى ليبيا

الوطن - وكالات

بينما كشفت صحيفة «غارديان» البريطانية، أن ألفي مسلح سوري تابعين للنظام التركي قد وصلوا أو سيصلون إلى ليبيا قريبا قادمين من تركيا، للقتال إلى جانب «حكومة الوفاق» المدعومة من النظام التركي، حذر وزير الخارجية الأوروبي، جوزيب بوريل، من تحول ليبيا إلى سورية أخرى.

ونقلت الصحيفة في تقرير نشرته أمس عن مصادر سورية في الدول الثلاث تأكيدها أن ٣٠٠ مسلح مما يسمى «الفرقة الثانية» التابعة لميليشيا «الجيش الوطني»، الذي شكله النظام التركي من مرتزقته في شمال سورية، دخلوا تركيا عبر معبر «حوار كلس» في ٢٤ كانون الأول الماضي، ليليهم ٣٥٠ آخرون في ٢٩ من الشهر ذاته، وذلك وفق ما ذكر موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني.

ولفتت الصحيفة إلى أنه تم نقل هؤلاء المسلحين جواً إلى طرابلس، معقل «حكومة الوفاق» الليبية، حيث نُشروا في الجبهات الأمامية شرق العاصمة الليبية.

وبعد أن أشارت إلى أنه في الخامس من كانون الثاني الجاري دخل ١٣٥٠ مسلحاً آخرون تركيا من سورية، وتم نشر بعضهم في ليبيا، بينما لا يزال الآخرون يتلقون التدريب في معسكرات جنوب تركيا، أضافت الصحيفة: يدرس مزيد من المسلحين التابعين إلى ميليشيا «فيلق الشام» المدعوم أيضاً من أنقرة إمكانية الذهاب إلى ليبيا».

وذكرت «غارديان» أن هذه الأرقام أعلى بشكل ملموس من التقديرات السابقة.

وقال أحد مصادر الصحيفة: إن المسلحين السوريين سيشكلون فرقة سيطلق عليها اسم زعيم المقاومة الليبية (ضد الاحتلال الإيطالي) عمر المختار.

وذكرت مصادر في ميليشيا «الجيش الوطني» للصحيفة أن المسلحين أبرموا عقودا لمدة ستة أشهر مع «حكومة الوفاق» مباشرة وليس مع جيش النظام التركي، ويتلقون بموجبها رواتب بقيمة ألفي دولار شهرياً للمسلح الواحد، مقارنة مع ٧٠–٩٠ دولارا شهرياً فقط كانوا يتلقونها في بلادهم، إضافة إلى وعود بمنحهم الجنسية التركية.

وأكدت «غارديان» أن أربعة مسلحين سوريين على الأقل قد قُتلوا في ليبيا، غير أن ميليشياتهم أعلنت أنهم لقوا مصرعهم في جبهات القتال ضد الأكراد في شمال شرق سورية.

في الوقت نفسه، كشفت الصحيفة، أن النظام التركي أرسل حتى الآن ٣٥ فقط من عسكرييه إلى ليبيا بمهام استشارية.

وسبق أن أفادت «غارديان» الشهر الماضي، بإرسال ثلاثة آلاف مقاتل سوداني إلى بنغازي للقتال إلى جانب قوات «الجيش الوطني الليبي» بقيادة المشير خليفة حفتر.

على خط مواز، حذر وزير الخارجية الأوروبي، جوزيب بوريل، من تحول ليبيا إلى سورية أخرى، وقال بوريل، خلال نقاش في البرلمان الأوروبي في ستراسبورج، بحسب ما ذكر موقع «العربية الحدث» الإلكتروني السعودي الداعم للمعارضات في سورية: أن «الأمور في ليبيا تفلت من أيدينا»، مشدداً: «لا حل عسكرياً للنزاع».

وأوضح، أنه «وفقا للمعلومات الاستخبارية، هناك سوريون ومقاتلون من الشرق الأوسط جاؤوا للقتال في ليبيا».

مسلحون سوريون موالون لتركيا في ريف حلب (أ ف ب – أرشيف)

ثبّتت نقطة عسكرية ثانية في الدرباسية

القوات الروسية تواصل تحركاتها المكثفة في شمال شرق البلاد

الوطن - وكالات

واصلت القوات الروسية تكثيف تحركاتها في شمال شرق البلاد وعززت وجودها هناك، حيث ينتشر الجيش العربي السوري في العديد من المناطق، على حين واصلت «قوات سورية الديمقراطية– قسد» انتهاكاتها بحق الأهالي في مناطق سيطرتها.

وتوجه أمس رتل عسكري روسي جديد إلى مدينة القامشلي بريف الحسكة، بعد أن انطلق من منطقة منبج إلى مدينة عين عيسى ومنها إلى مدينة الدرباسية في طريقه إلى القامشلي، وفق ما ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض.

وأشار «المرصد» إلى أن الرتل يتألف من ٤٢ آلية ومدرعة تحمل على متنها جنود روس وآليات ثقيلة ومعدات عسكرية ولوجستية.

ولفت إلى أن القوات الروسية أنشأت نقطة عسكرية ثانية في محيط بلدة أبو راسين في ريف الحسكة، موضحاً أن قوات روسية انطلقت صباح أمس من مدينة القامشلي إلى الدرباسية وتجولت في شيريك ومناطق الريف ثم توجهت إلى بلدة أبو راسين وثبتت النقطة العسكرية الثانية ورفعت الأعلام الروسية هناك، بعد أن انتشرت القوات الروسية في البلدة الإثنين الماضي وقامت بتثبيت نقطة عسكرية ورفع العلم الروسي عليها، لتكون بذلك القوات الروسية على الخط الفاصل بين مناطق سيطرة الدولة من جهة وقوات الاحتلال التركي والمرتزقة التابعين لها من جهة أخرى.

يأتي هذه التحرك والانتشار للقوات الروسية، بعد أن كان رتل عسكري تابع لها انطلق الإثنين الماضي من مدينة القامشلي مروراً بالدرباسية وسلك طريق ريف مدينة رأس العين بريف الحسكة الشمالي الغربي، ويضم ما لا يقل عن ١٢ مدرعة و«زيل» عسكرية، بالترافق مع خروج رتل عسكري تابع للقوات الروسية من منطقة منبج بريف حلب الشمالي الشرقي نحو منطقة عين عيسى بريف الرقة الشمالي، بعد أن كان رتل عسكري مشابه وصل السبت إلى عين عيسى قادماً من منبج، وذلك في إطار التحركات المكثفة للقوات الروسية وقوات الجيش ضمن منطقة شمال شرق سورية.

في المقابل، زعم «المرصد» أن إحدى الدوريات التابعة لقوات الاحتلال الأميركي منعت دورية روسية من المرور عند مفرق حطين على الطريق الواصل بين مدينتي الحسكة والقامشلي والذي يؤدي إلى الطريق الدولي M4 (طريق الحسكة– حلب) ما أدى إلى وقوع مشادات كلامية بين الطرفين انتهت بعد عودة الدورية الروسية أدراجها.

من جهة ثانية، نقلت وكالات معارضة عن مصادر قولها: إن لغماً أرضياً انفجر برجل خلال وجوده في أرض زراعية في قرية أبو الخاطر قرب دير الزور والتي تسيطر عليها ميليشيا «قسد»، نقل على إثر ذلك إلى مشفى الكيصوم بمدينة هجين لتلقي العلاج، من دون ذكر تفاصيل إضافية.

وفي إطار الانتهاكات التي ترتكبها ميليشيا «قسد» بحق الأهالي، أوقف مسلحون منها عائلة في مدينة الرقة مؤلفة من امرأة ورجل وطفليهما، بتهمة الفرار من أحد مخيمات محافظة الحسكة المجاورة، حسبما نقلت وكالات معارضة عن مصدر من «الأسايش».

وتقيد ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية وميليشيا «قسد» حركة النازحين في مناطق سيطرتها، حيث اعتقلت العشرات منهم خلال الأشهر القليلة الماضية، إما بتهمة التعاون مع خلايا داعش أو لعدم حيازتهم كفالات شخصية والفرار من مخيماتها.

أما في العراق، فقد نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية أمس، عن مصدر أمني عراقي تأكيده أن قصفاً نفذته طائرات مجهولة استهدف سيارة تقل مقاتلين تابعين لـ«حزب العمال الكردستاني»، أمام مقر لهم في قضاء سنجار شمال العراق، ما أدى إلى مقتل وإصابة ٨ مسلحين من بينهم سوريون وأتراك.

آليات روسية خلال دورية في شمال البلاد (عن الإنترنت)

عودة دفعة جديدة من المهجرين بمخيم الأزرق في الأردن إلى الوطن

ألمانيا سحبت حق اللجوء من آلاف السوريين

الوطن – وكالات

بينما عادت أمس عبر مركز نصيب الحدودي دفعة جديدة من الأسر المهجّرة التي كانت تقيم في مخيم الأزرق بالأردن إلى قراها وبلداتها التي حررها الجيش العربي السوري من الإرهاب، سحبت ألمانيا حق اللجوء من آلاف المهجرين السوريين.

وذكرت وكالة «سانا»، أن عدداً من الأسر جلّ أفرادها من الأطفال عادت أمس إلى الوطن عبر مركز نصيب الحدودي مع الأردن بعد سنوات قضتها في مخيم الأزرق للاجئين السوريين حيث تم تأمين سيارة أقلتهم إلى أماكن إقامتهم الدائمة في المناطق التي حررها الجيش من الإرهاب بعد أن تم تسجيل بياناتهم الشخصية.

وأشار رئيس مركز هجرة نصيب العقيد مازن غندور، إلى أن المركز يشهد منذ افتتاحه عودة مستمرة للأسر والمواطنين المهجرين الذين يقيمون في مخيمات اللجوء بالأردن في ظل الأمن والأمان الذي تنعم به مناطق سكنهم الدائمة في سورية بعد تحريرها من قبل الجيش، مبيناً أن عدد العائدين بموجب تذاكر مرور منذ منتصف تشرين الأول من العام ٢٠١٨ حتى أمس بلغ ٧٤٤٠٠ شخص.

أحمد الرفاعي العائد إلى درعا وسامي الزرعوني العائد إلى ريف دمشق أعربا عن فرحتهما بالعودة إلى أرض الوطن بعد معاناة مريرة استمرت لسنوات في مخيمات اللجوء التي تفتقد لمقومات الحياة.

وأعرب علي رمضان العائد إلى الرقة عن فرحته بالعودة راجياً من الله أن يجمع شمل كل السوريين على أرض الوطن.

على خط مواز، كشف «المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين– بامف» في ألمانيا هانز إيكهارد سومر، وفق مواقع إلكترونية معارضة، أن «٣,٣ بالمئة من قرارات منح حق اللجوء التي تمت إعادة دراستها في عام ٢٠١٩ قد تم إلغاؤها».

وأضاف رئيس المكتب الاتحادي: «أظهرت عملية إعادة دراسة نحو ١٧٠ ألف طلب لجوء في عام ٢٠١٩ أن ٣,٣ بالمئة فقط من الطلبات التي تم منح مقدميها حق اللجوء تم إلغاؤها»، مضيفاً «النسبة المنخفضة تظهر أن قرارتنا كانت على صواب في قسمها الأعظم».

وأشارت المواقع إلى أن «بامف»، قام بإعادة فحص نحو ١١٥ ألف طلب لجوء مقدم من قبل سوريين مقابل ١٧ ألف طلب لجوء مقدم من طالبي لجوء عراقيين، وأوضحت أن عمليات إعادة فحص طلبات اللجوء روتين مهم في إجراءات اللجوء، إذ تتيح إمكانية فحص ما إذا كان الشخص بحاجة لحق الحماية، أو تغيير نوع الحماية التي حصل عليها طالب اللجوء بما يتوافق مع المعطيات الآنية.

وسبق أن حذّر المكتب الاتحادي الألماني من أن السفر إلى البلد الأصلي يمكن أن يمثل سبباً قوياً لإلغاء حق اللجوء.

من جهة ثانية، أقدم شاب ألماني ١٩ عاماً في مدينة شفيرين التابعة لمقاطعة «ميكلينبورغ» في ألمانيا على طعن شاب سوري عدة مرات في صدره، بحسب موقع «نورد كورير» الألماني.